مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٤٢**

الأربعاء، ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة لوكاس	(لكسمبرغ)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيبال
	الأردن	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا	السيدة كنغ
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي – أه
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد إراثوريث
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيدة لو فرابي دو إيلين
	ليتوانيا	السيدة كازراغينيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السد شيرمان
	نيجيريا	السيد أدامو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1426906 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/200، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): لقد أيدت الأرجنتين القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) آخذة في الاعتبار على وجه الخصوص، الطلب المقدم من حكومة ليبيا بشأن الحصول على المساعدة من قبل المجتمع الدولي في هذه المرحلة من تاريخها، في حين يلتزم المجلس بالإسهام في تحقيق الاستقرار في البلد وإعادة بناء المؤسسات، فضلا عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ذلك السياق، أخذنا في الاعتبار أيضا – وبناء على مبدأ السيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية – ضرورة حماية الموارد الطبيعية الليبية.

وفي الوقت نفسه، نؤكد على أن تلك الخطوة التي أذن بها ذات طابع استثنائي حين يتعلق الأمر بالقواعد الأساسية ذات الصلة بالولاية الحصرية لدولة العلم على سفنها في أعالي البحار. ونشدد في ذلك الصدد – على النحو المنصوص عليه بوضوح في نص القرار – على أن ذلك الإذن يقتصر على السفن التي حددتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). فهو لا يشمل سفنا أخرى أو أي حالة أخرى، بما في ذلك حين يتعلق الأمر بجزاءات سابقة. كما أنه لا يوفر أساسا للقانون الدولي العرفي.

ووضعنا في الاعتبار أيضا أن ذلك الإذن يندرج في سياق سلطة المجلس، وأنه يأتي أيضا بشكل ثابت في إطار معايير القانون الدولي الساري. وتشمل تلك المجموعة من القوانين، القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن جوانب أخرى للقانون الدولي. وكنا مدركين أيضا لأن الإذن القائم يمتد لفترة عام واحد وفقا للطابع الاستثنائي لذلك الإجراء. ونفهم أنه ينبغي أن يحل محله في السياق المعتاد للأحداث، شكل آخر من أشكال التعاون مع ليبيا كي يتمكن ذلك البلد من الاستجابة بصورة كافية للحالات التي تقع المسؤولية الرئيسية عنها على عاتق فرادى الدول.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد كان ممكنا أن يؤيد الاتحاد الروسي مشروع القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) الذي أعدته الولايات المتحدة، نظرا إلى خطورة المشكلة التي تواجهها الحكومة المركزية الليبية، وللنداء الذي وجّهته إلى مجلس الأمن. ونحن نوافق على أن من شأن تصدير النفط الليبي بطريقة غير مشروعة أن يشكل تهديدا إضافيا للاستقرار في البلد، خاصة وأنه يعاني أصلا من النزاعات الداخلية. ونود في الوقت ذاته، التشديد على نقطتين أخريين.

أولا، ليس سرا بالنسبة للجميع أن الحالة التي يتناولها القرار لم تنشأ بالأمس، ولا بعد أن أفصحت الجماعات الناشطة في الجزء الشرقي من ليبيا عن طموحاتها. بل كانت تلك الحالة موجودة قبل ذلك. وأود أن أذكّر بأن أول عملية لتصدير النفط الليبي من الجزء الشرقي من البلد قد نفّذت قبل وجود سلطة الحكومة المركزية التي شكّلت في نيسان/أبريل ٢٠١١ . وعلاوة على ذلك، حصلت شركة نفط أمريكية على النفط بذات الطريقة غير المشروعة في أيار/مايو من ذلك العام.

أيدت وزارة خارجية الولايات المتحدة، في بيان صدر بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، تلك الأعمال غير المشروعة. انطلق المارد من القمقم، ويبدو أن ذلك يروق لبعض الجماعات الليبية. إن كان ذلك قد نجح قبل ثلاث سنوات، لماذا لا نحاول اليوم؟ وبالتالي فإننا نضطر، للأسف، وليس للمرة الأولى، أن نستخدم تدابير طارئة لمعالجة المشاكل التي حدثت بتواطؤ بل ودعم عدد من الدول الأعضاء، بما في ذلك بعض الدول الممثلة على هذه الطاولة.

ثانيا، إننا نفترض أن القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) لن يؤثر على النظام المنشأ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بما في ذلك المبدأ العام للولاية الحصرية لدولة العلم على سفنها في أعالي البحار.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): صوت الوفد الصيني لصالح القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤)، الذي اتخذه المجلس للتو.

يساور الصين بالغ القلق إزاء التصدير غير المشروع للنفط الليبي. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها الحكومة الليبية في حماية السيادة الاقتصادية الوطنية والحفاظ عليها، ونأمل أن يسهم القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) في مكافحة التصدير غير المشروع للنفط الليبي.

تدعو الصين جميع الأطراف في ليبيا إلى أن تضع مصالح البلد والشعب أولا، وتحافظ على وحدة الصف وتصون السيادة والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية، وأن تقوم على نحو مناسب بتسوية المسائل الناشئة في عملية الانتقال السياسي والحوار من خلال الحوار والتشاور.

ينص القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) بوضوح على أنه ينبغي ألا يعتبر أنه يؤسس لقانون دولي عرفي، وأن التدابير التي اتخذها الدول الأعضاء بموجب الإذن بذلك القرار تؤثر الآن على الولاية الحصرية لدولة العلم على سفنها في أعالي البحار. كما ينص على أنه، عند اتخاذ تدابير التفتيش، ينبغي للدول الأعضاء الحصول أولا على موافقة دولة العلم التي تتبعها السفينة. ويحدونا الأمل في أن تنفذ الدول الأعضاء القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) بصورة تامة ودقيقة، وأن تلتزم بمبادئ القانون الدولي وحماية الحقوق والمصالح المشروعة لدول العلم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي للتكلم في هذه الجلسة. وأنا أعرف أن جدول أعمال المجلس مزدحم جدا، ولذلك لن أخذ من وقتكم إلا عدة دقائق.

حرصت على التكلم اليوم، في الواقع، لأسجل شكر الحكومة الليبية والشعب الليبي لأعضاء مجلس الأمن على استجابتهم السريعة للطلب الذي تقدمنا به إلى المجلس لاتخاذ موقف من محاولات سرقة النفط الليبي وانتهاك سيادة ليبيا على أراضيها وعلى مواردها. إن موقف المجلس اليوم باعتماده لهذا القرار يؤكد تمسك المجلس باحترام قواعد القانون الدولي. ويعطي إشارة واضحة إلى الحكومة الليبية بأنه مستعد للمساعدة كلما كان الوضع يتطلب ذلك. كما أنه بقراره هذا يرسل رسالة واضحة إلى الشعب الليبي بأنه لن يترك لوحده في هذه الظروف الانتقالية الصعبة.

ولكن الأهم من ذلك كله، هو أن هذا القرار رسالة واضحة إلى كل أولئك الخارجين عن القانون وكل أولئك الذين يستغلون ضعف الدولة للإضرار بوحدتها والعبث بسيادتها وسرقة مواردها. رسالة واضحة بأن المجتمع الدولي لن يسمح لهم بذلك.

القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) أيضا رسالة واضحة بأن المجتمع الدولي يراقب كل أولئك الذين يهددون أمن ليبيا ويقتلون الأبرياء بدم بارد وأولئك الذين يحاولون فرض رؤيتهم على الشعب الليبي بقوة السلاح وكذلك أولئك الذين يحاولون حكم الشعب الليبي خارج الإطار الديمقراطي. القرار هو رسالة واضحة إلى الشعب الليبي بأن مجلس الأمن معه عندما يحتاجه. شكرا إلى كل أعضاء مجلس الأمن على ما قدموه إلى ليبيا.

ولا يفوتني، في النهاية، أن أقدم شكرا خاصا إلى الولايات المتحدة الأمريكية لقيامها بالسيطرة على ناقلة النفط المسروقة وإعادتها إلى ليبيا. كما أشكر وفد الولايات المتحدة على الجهد الذي بذله في إعداد مشروع القرار (٢٠١٤) ٢١٤٦ الذي اعتمد اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٠.